دبلوماسي أمريكي: الدولة في اليمن لم تعد موجودة واتفاقيتا ستوكهولم والرياض باءتا بالفشل

الأمناء / خاص :

قال الدكتور نبيل خوري، نائب السفير الأمريكي سابقاً لدى اليمن، إن الدولة لم تعد موجودة بأي حال من الأحول، لافتاً إلى أن حكومة الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي، المعترف بها دولياً أصبحت عاجزة بعد خمس سنوات في المنفى، عن خدمة مواطنيها الذين تمثلهم.

وأضاف خوري، في مقال نشر في منتدى الخليج الدولي، إن "نبوءة الرئيس الراحل، علي عبدالله صالح تحققت". موضحا: "الدولة التي ظلت موحدة في عهد الرئيس صالح حتى العقد الأخير من حكمه، تفككت إلى ما يقرب من أربعة كيانات، وفي حالة حرب مع بعضها البعض والتنافس على الدعم الدولي".

وقال الدبلوماسي الأمريكي، إن اتفاقيتي ستوكهولم والرياض -اللتين وصفهما بأحدث محاولة إقليمية ودولية لإحلال السلام في البلاد- باءتا بالفشل.

وتابع: "وعلى الرغم من الاتفاق الشفهي بين كل من مليشيا الحوثي والحكومة السعودية من أجل وقف إطلاق النار، الذي أعلن عنه مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة، فإن احتمالات إنهاء الحرب وإعادة توحيد البلاد تبدو قاتمة في أحسن الأحوال".

ومنذ أن استولى الحوثيون على صنعاء، أمضت حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي وقتا قصيرا على الأرض في اليمن، وفرت إلى الرياض بعد إقامة قصيرة في عدن.

وأضاف "ويلاحظ النقاد كيف أن الحكم عن بعد بكل المقاييس مربح للرئيس والوزراء على حد سواء، الأمر الذي يجنبهم التجربة القاسية للتواجد على أرضهم في بلدهم المدمر، بينما يتمتعون بفوائد الفساد المنتشر، والتجول حول العالم وحضور الاجتماعات في أوروبا ونيويورك بشكل أنيق.

وقال نائب السفير الأمريكي السابق: "كما أن (حكومة الفنادق) التي لطالما اتسمت بها حكومة هادي بشكل استهتاري، تعمل وتحكم من فنادق فاخرة في الرياض. وبالاقتران مع عدم الكفاءة، جعلت هذه التركيبة من المستحيل بالنسبة لهم تحقيق الغرض الوحيد للحكومة - مناصرة وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبهم".

واستطرد: "وبغض النظر عن نقص البنية التحتية والرعاية الصحية وحتى المياه النظيفة في جميع أنحاء البلاد، فشلت حكومة هادي في الغالب في دفع الرواتب والمزايا لموظفي الخدمة العامة والجيش.

ونوه إلى أن الاحتجاجات في الشوارع، ونداءات المنظمات الدولية، والأموال المقدمة من السعودية، أدت إلى مدفوعات جزئية، ومع ذلك، ما تزال الطرق بين المدن والمرافق الحكومية التي يحتاجها المواطنون غير صالحة. ولم تتمكن القوات المسلحة والشرطة الرسمية في حكومة هادي، أو حسب بعض الروايات في كثير من الأحيان، من توفير هذا الأمن لعامة الناس.

ورأى الدبلوماسي الأمريكي نبيل خوري، أن المشكلة الرئيسة هي التصور المستمر للفساد الحكومي والمسؤولين العاملين فيه، والأرقام المتضخمة للجيش الوهمي.

بعد صدور توجيهات بإيقافه وإحالته للتحقيق.. مسؤول في الشرعية يرفض التسليم

الامناء/ خاص

رفض القائم بأعمال مدير عام صندوق رعاية و تأهيل المعاقين السابق محمد قائد الشاعري تسليم الصندوق للمدير المعين بقرار من دولة رئيس الوزراء الأستاذ نزار الجاوي، حيث تم إيقاف الشاعري وإحالته للتحقيق من قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بسبب عدد من الممارسات الخاطئة واتهامات باختلاس أموال وعرقلة عمل الجهات الرقابية والمحاسبية بأعمال التحقيق والفحص والمراجعة.

حيث تقدمت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال رئيس مجلس إدارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بشكوى ضد القائم بأعمال المدير التنفيذي للصندوق محمد قائد الشاعري إلى النائب العام الدكتور علي أحمد ناصر الأعوش، بسبب استحواذ الشاعري على كل متعلقات الشؤون المالية في المركز الرئيسي لصندوق رعاية و تأهيل المعاقين من سجلات وشيكات ووثائق ومستندات ذات قيمة وأهمية تسببت في عدم قدرة الشؤون المالية من القيام بأعمالها ومهامها المنصوص عليها قانونا وكل ذلك من أجل إخفاء وثائق تؤكد اختلاسه للأموال العامة التابعة لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين اثناء توليه منصب القائم بأعمال المدير التنفيذي للصندوق في فترة سابقة بالإضافة لما ترتب على هذه الأفعال من عرقلة قيام الجهات الرقابية والمحاسبية بأعمال التحقيق والفحص والمراجعة وغيرها.

وبحسب وثائق رسمية فقد تم إيقاف الشاعري بقرار من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال، رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٩م وإحالته للتحقيق بحسب القرار لارتكابه عدد من المخالفات منها: تسريب وثائق رسمية ونشرها، والتحريض على التدخل في عمل الوزارة وعدم تسليم العمل للمدير التنفيذي الأستاذ نزار علي الجاوي، والذي تم تعيينه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٠، بشأن تكليف الأخ علي إبراهيم الجاوي مديرا تنفيذيا لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، واعتماد توقيعة على شيكات السحب من حساب الصندوق في البنك المركزي.

ويذكر بأن الشاعري كان قد تولى مهام مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية في محافظة الضالع وتم إيقافه وإحالته للمحاسبة والتحقيق من قبل محافظ الضالع سابقا الأستاذ فضل الجعدي بسبب جملة من المخالفات والاختلاسات التي قام بها في حق المعاقين بينها تسجيل أسماء وهمية وحرمان عدد من المعاقين من حقوقهم وإسقاط أسماء آخرين من كشوفات الإعانة.

الصراع داخل المليشيات يتوسع..

الضابط الصغير بن معيلي يحدث انشقاقا في صفوف الإخوان بشقرة

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لـ"الأمناء" عن صراع داخل قوات الإخوان في شقرة بين قيادات الألوية العسكرية المنتمين للمحافظات الجنوبية من جهة وبن معيلي من جهة أخرى.

مصدر عسكري داخل الجيش في شقرة قال لصحيفة "الأمناء" إن الصراع داخل قوات الإخوان زاد مؤخرا، وبدأت ملامحه تظهر للعلن بين القيادي المأربي بن معيلي وبين العميد الركن عبدالله الصبيحي قائد اللواء ٣٩ مدرع بسبب منصب القيادة، حيث أن الصبيحي معين قائدا لمحور أبين فيما بن معيلي قائد كتيبة في ألوية الحماية الرئاسية فرع مأرب إلا أنه يتولى دور القيادة.

وتشير المصادر أن هذا الصراع قد يحدث صداما عسكريا بين القوات في شقرة في قادم الأيام القليلة، وأن هناك استفزازات بين الطرفين إلا أن الشرعية تحاول التكتم على هذا الصراع.

يذكر أن هناك لقاءً جمع في شقرة بقيادة العميد عبدالله الصبيحي في الأسبوع الماضي كشف حقيقة هذا الصراع وأكد وجوده بعد تصريحات الصبيحي الذي قال أنهم لا يتبعون شرعية هادي بسبب تقاربها مع السعودية التي تنظر لهم كأعداء - حسب قوله.

جامعة عدن تعقب على صحيفة "الأمناء" وتؤكد:

ليس لدينا ما نخفيه لا خوفا ولا تورطا وإدانة

عدن / الأمناء / خاص:

تلقت صحيفة "الأمناء" توضيحا من مدير عام الإدارة العامة للإعلام -جامعة عدن نبراس منصور الشرمي حول الخبر الذي نشرته الصحيفة يوم الأحد تحت عنوان (الوالي: نهب أراضي جامعة عدن هو نهب لمستقبل الأجيال) وعملا بحق الرد ننشر نصه:

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة الأمناء المحترم

طالعتنا صحيفتكم الغراء في الخبر المعنون بـ"الوالي: نهب أراضي جامعة عدن هو نهب لمستقبل الأجيال" والمنشور في العدد رقم (١١١٥) الصادر في يوم الأحد الموافق (٤/ إبريل ٢٠٢٠م) وعملا بحق الرد ؛ فإننا نضعكم وجمهور القراء الكرام، إلى ما أوردتم من معلومات مغلوطة من قبلكم في هذا الخبر بأن رئاسة جامعة عدن لم تحرك ساكنا تجاه ما نهب من أراضي الحرم الجامعي والجمعية السكنية، والذي دعا من خلالها مصدركم - عديم الصفة- رئاسة الجامعة إلى توجيه رسالة إلى رئاسة الجمهورية والوزراء مرفقة بخارطة رسمية للأراضي المنهوبة وتوزيع نسخ منها لكليات الجامعة للتوثيق.

وإن كنتم في صحيفة الأمناء تبحثون عن الحقيقة، فإن أبواب مكاتبنا مفتوحة للجميع، وليس لدينا ما نخفيه لا خوفا ولا تورطا وإدانة، ولكننا نرى بأن الهدف من هذا الخبر أو المقال، ليس إلا الزج بجامعة عدن في المهاترات السياسية وإقحامها في صراعات جانبية نأت قيادتها بها عن أي مماحكات لا تخدمها منذ العام ٢٠١٦م.

وبما أن الصحيفة تعاملت مع هذا المقال كخبر خاص فإننا نوجه تعقيبنا لرئيس التحرير، ونؤكد بأن كل ما نشر في هذا المقال غير صحيح فيما يتعلق برئاسة الجامعة، وإليكم التفاصيل:

أوردت الفقرة الأولى: "بأنه لم يحرك أحد ساكن وفي المقدمة رئاسة جامعة" ولا يعلم كاتب هذا المقال بأن قيادة الجامعة لم تتوانَ منذ اللحظات الأولى لمحاولة العابثين في المساس بتلك الأرض، واستماتت في حمايتها وصيانتها، حيث عملت على مخاطبة الجهات المعنية كافة ذات الاختصاص في حماية أملاك وأراضي الدولة، وبما يزيد عن (٨٣) ثلاثة وثمانين رسالة ومذكرة استنفاذ متكررة، ونداءات استجداء؛ لوقف الاعتداءات التي طالت أراضي الحرم الجامعي ابتداءً من العام ٢٠١٢ وحتى يومنا هذا.

كما أن جامعة عدن قد سلكت كل السبل لاسترداد الأجزاء المغتصبة إلى حاضنتها، وفقًا للقانون، ولا زالت صامدة في كفاحها المستميت .

وفي الفقرة الثانية طالب كاتب المقال رئاسة جامعة عدن بتوجيه رسالة إلى رئاسة الجمهورية والوزراء وتوزيع نسخ منها لكليات جامعة عدن للتوثيق - حد قوله - ولا نعلم كيف تمرر صحيفة الأمناء مثل هكذا مغالطات على جمهورها القارئ بمثل هكذا أخبار أو مقالات؛ فقد كانت هذه الصحيفة قد نشرت في السابق العديد من مناشدات مجلس جامعة عدن للجهات المختصة، والتي كان آخرها نهاية يناير من العام الجاري.

ونؤكد أيضا بأن مجلس جامعة عدن منذ تاريخ (٢٠/ يناير ٢٠٢٠م) ما زال حتى اللحظة في حالة انعقاد دائم حتى يوضع حد لهذه الانتهاكات غير القانونية وغير الشرعية.

وعليه فإننا في جامعة عدن نطالب صحيفة الأمناء أولا بالاعتذار وفقا لقواعد قانون الصحافة والمطبوعات، ونشر التعقيب هذا كما جاء، ثانيًا، وفي نفس المساحة والصفحة ونفس المكان الذي نشر فيه الخبر.

نبراس منصور الشرمي

مدير عام الإدارة العامة للإعلام - جامعة عدن

باشريف يوضح حقيقة إعادة استئناف الرحلات الجوية والسفر عبر المنافذ البرية

الامناء/ خاص

أوضح نائب وزير النقل ناصر الشريف حقيقة الأنباء التي تتحدث عن الرحلات الجوية والسفر عبر المنافذ البرية.

وقال الشريف في توضيحه: "تصلنا استفسارات كثيرة بخصوص موضوع إعادة استئناف الرحلات الجوية والسفر عبر المنافذ البرية، لذلك نوضح الآتي:

سوف تراجع لجنه الطوارئ العليا قرار الحكومة بإغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية أمام المسافرين الذي اتخذ حرصاً على سلامة المواطنين من نقل وتفشي وباء كورونا و قبل منتصف الشهر وسيتم مراجعة وتقييم الإجراءات الحاليّة بما يخدم سلامة المواطنين منها وستعلن للجميع الإجراءات المناسبة للمرحلة القادمة".

الكشف عن قيادات عسكرية متورطة بتسليم الجوف للحوثي والتحالف يوجه بإيقافهم

الامناء/ خاص

كشفت مصادر عسكرية رفيعة عن القيادات العسكرية التي تورطت في تسليم محافظة الجوف للمليشيات الحوثية في الشهر الماضي.

وقالت المصادر إن قيادة التحالف أوقفت كلاً من عبدالله الضاوي قائد اللواء ١٢٧، وعبدالغني هزاع قائد اللواء التاسع ومحمد الركن قائد اللواء ١٢٢ ومحمد صالح بن راسية قائد اللواء ١٠١ مشاه، مساعد قائد المنطقة العسكرية السادسة، وعلي محسن الهدي، قائد عمليات المنطقة.

وأشارت المصادر إلى أن القيادات الموقوفة تخضع للتحقيق كما تم تحميلها مسؤولية الانهيارات العسكرية في محافظة الجوف.